منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون **ج٥٤/١٢**
البند ١٣-٤ من جدول الأعمال المؤقت **٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠١**
A54/12

تعزيز ايتاء الخدمات الصحية

تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية

تقرير من الأمانة

معلومات عامة

١- طلبت جمعية الصحة العالمية الثانية والخمسون في أيار/ مايو ١٩٩٩ الى المديرة العامة تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ج ص ع٥٢-٢٣ بشأن *تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية*.

٢- وحث القرار، في جملة أمور، الدول الأعضاء على التأكيد مجددا على أهمية الصحة باعتبارها مصدرا لا غنى عنه من مصادر التنمية المستدامة واتخاذ اجراءات من شأنها تلبية احتياجات سكانها الأكثر ضعفا وذلك على سبيل الأولوية. وطلب من البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تستمر في تقديم الدعم للجهود الرامية الى تعزيز النظم الصحية في البلدان النامية. وطلب الى المديرة العامة، على وجه التحديد، أن تتعاون مع الدول الأعضاء على تيسير سبيل الوصول الى الأدوية الأساسية المأمونة والميسورة التكلفة وكذلك سائر التكنولوجيات الصحية الملائمة، وأن تعزز قدرة القطاع الصحي على التصدي للأسباب الجوهرية للمرض. وتوليف البيانات التي من شأنها أن تساعد على قيام سياسات اصلاح القطاع الصحي في المستقبل على أفضل القرائن.

٣- وشكلت هذه القضايا مجال التركيز الرئيسي لعمل المنظمة في العامين الماضيين. وفيما يلي ملخص بالتقدم المحرز بهذا الصدد.

٤- ***الصحة والتنمية***. أسفرت الجهود المبذولة في السنتين الفائتتين من أجل زيادة الاهتمام الدولي بالقضايا الصحية عن آثار هائلة فعلا. فقد أوضح رؤساء الدول من جميع البلدان بأن شعوبهم لا تستطيع المشاركة مشاركة كاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهم يعانون من الأمراض. واحتلت الصحة مكانة بارزة في الاعلان الألفي الذي أقره رؤساء الدول المشاركون في القمة الألفية للأمم المتحدة (نيويورك، ٦-٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠). وساعد ذلك على احتلال الصحة موقعا مركزيا في جدول أعمال التنمية الدولي. كما تحتل الصحة مكانة راسخة في جدول أعمال التجمعات السياسية الرفيعة المستوى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، والدول الصناعية الثماني الكبرى. وأصبحت الصحة الجيدة تعتبر أمرا أساسيا في التنمية البشرية. وتعد مفتاح الازدهار.

٥- وهناك قدر متزايد من القرائن على مستوى الاقتصاد الكلي اضافة الى الاقتصاد الجزئي يربط تحسن الصحة بالتخفيف من وطأة الفقر. وتجمع أحدث هذه القرائن اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة التابعة للمنظمة، التي سيصدر تقريرها في نهاية عام ٢٠٠١. ويشكل اتباع نهج أوسع نطاقا في اطار التنمية البشرية، والأنشطة الانسانية، والانصاف بين الرجال والنساء، وحقوق الانسان، بالتركيز الخاص على الروابط بين الصحة والحدّ من الفقر، جزءا من مجالات التركيز الجديدة الواردة في الاستراتيجية المؤسسية لمنظمة الصحة العالمية[1] وفي اطار السياسة الذي تستند اليه الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٦- ***مواجهة أهم التحديات الصحية***. عمد رؤساء الدول ووزراء الصحة السنة الماضية الى استرعاء الأنظار بصورة خاصة الى الآثار المدمرة التي تتركها الأمراض السارية - وخصوصا الايدز والعدوى بفيروسه والملاريا والسل - على الانسان والاقتصاد. وقد حث القادة السياسيون في البلدان النامية والوكالات الانمائية منظمة الصحة العالمية على العمل مع مختلف الجهات الفاعلة - وعلى رأسها حكومات البلدان النامية - لايجاد السبل الكفيلة بالعمل معا بفعالية لزيادة حجم الاستجابة العالمية.

٧- ويتم الاضطلاع حاليا بأعمال منسقة للبناء على الأنشطة التي تنفذها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والفئات الخاصة وتحديد شكل هذه الأنشطة ورفع مستواها. وهناك حاجة لتكثيف هذه الجهود واستمرارها لفترة عشر سنوات على الأقل. حيث انها ستنصب في البداية على الأمراض المعدية (بدءا بالايدز والعدوى بفيروسه، والملاريا والسل)، ومن المرجح أن يتسع نطاقها ليشمل صحة الأطفال والمراهقين والأمهات، والاضطرابات التغذوية والأمراض غير السارية (بما فيها تلك الناجمة عن استهلاك التبغ). وأفضل السبل للقيام بهذه الأعمال هو أي اطار يتضمن العناصر التالية:

- جمع موارد مالية اضافية من أجل الصحة الدولية، وذلك من خلال الأموال المخصصة للعمل الصحي، على أن تكون هذه الموارد بالاضافة الى المساعدة الانمائية الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية؛

- آليات بسيطة تتسم بالكفاءة لنقل الأموال حيثما تنشأ الحاجة لها، ولمكافأة جودة الأداء، وبيان أسباب جميع سبل الانفاق؛

- بذل جهود عالمية النطاق، تجمع عادة بين نشاط القطاعين العام والخاص، لخفض أسعار الأدوية والسلع الحيوية الأخرى، ونقلها الى حيث تنشأ الحاجة لها، وللمساعدة على تشجيع الابتكارات الأساسية عن طريق البحث والتطوير؛

- تعزيز النظم والمؤسسات والبنى الأساسية الصحية، باستخدام مقدمي الخدمات الرسميين والطوعيين والخاصين، من أجل ايصال الخدمات الصحية الحيوية الى أولئك الذين يحتاجونها؛

- عمليات قياس ونظم معلومات تتقفى آثار ما آلت اليه الاستثمارات، وتبين النتائج، وتربط الانجازات بالموارد المستثمرة؛

---

١ الوثيقة م ت١٠٥/٣.

- شن حملات لحشد دعم السياسيين، ووسائل الاعلام، وأصحاب المشاريع الحرة والجمهور عموما في البلدان الفقيرة.

٨- ويركز العمل الجاري حاليا بصورة منتظمة على توليد المزيد من الموارد من أجل الصحة. وتوضح القرائن التي جمعتها اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة حجم الموارد اللازمة للاستجابة الدولية للأزمة الصحية على نحو يتناسب وحجم المشكلة. وسيتعين أن تتحمل الميزانيات الوطنية بعض هذه الأموال – ويتم تكميلها من تدفقات تخفيف عبء الديون. لكن نصيب الأسد منها يتوجب أن يأتي من زيادة المساعدة الانمائية.

٩- ***تحسين سبل حصول الفقراء على الأدوية الأساسية بتكلفة ميسورة***. يحظى تحسين سبل حصول الفقراء على الرعاية، ولاسيما الأدوية، باهتمام متزايد على نطاق العالم كله. وقد قدم تقرير كامل عن الاستراتيجية الدوائية المنقحة لمنظمة الصحة العالمية الى جمعية الصحة.[١] بما فيه الاجراءات المتخذة بشأن الأدوية والعقاقير الأساسية. وتركز قدر كبير من الاهتمام على مدى الاثني عشر شهرا الفائتة على الأدوية اللازمة لعلاج المصابين بالايدز والعدوى بفيروسه. وأسفرت المفاوضات الجارية مع مقدمي هذه الأدوية والأسعار التي يتزايد التنافس فيها الى تخفيضات لا يستهان بها في هذه الأسعار. ولكن على الرغم من هذه التخفيضات فان التكلفة مازالت مرتفعة الى حد سيتطلب تمويلا خارجيا كبيرا كي تستطيع البلدان المنخفضة الدخل تحمل تكلفة هذه الأدوية.

١٠- ***تحسين أداء النظم الصحية وعملها***. يتم حاليا الاضطلاع بقدر كبير من العمل لتقييم وتحليل أداء النظم الصحية في البلدان الفقيرة واعادة انعاش الجهود الرامية الى ضمان حصول الناس على الرعاية التي يحتاجونها. ويتركز الانتباه على القوامة من جانب الحكومات، مدعومة بجهود مضنية لتدعيم قدرات الموارد البشرية من خلال النهوض بالريادة والمهارات في مجال الصحة العمومية، والاحتفاظ بالموظفين الذين تمس الحاجة اليهم. وسيتم دعم هذا الأسلوب باستثمارات تركز على البنى الأساسية، مع الدعم اللوجستي من أجل توزيع الأدوية وغيرها من السلع الحيوية.

١١- وتحقيقا لهذه الغاية، هناك ضرورة لبذل الجهود لضمان قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات ناجعة وقادرة على الاستجابة وممولة على نحو عادل. وستركز هذه السيناريوهات الاهتمام على سبل الوصول الملائمة الى عناصرها الأساسية والتغطية بها، وجودة الرعاية المقدمة، سواء كانت وقائية أو تشخيصية أو علاجية أو داعمة، ومدى تقبل المستفيدين منها لها واستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة في تقديمها.

الاجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٢- جمعية الصحة مدعوة الى الاحاطة علما بهذا التقرير.

= = =

١ الوثيقة ج٥٤/١٧.